وزارة المالية

رئيس الادارة المركزية

لحسابات الحكومة

كـــتاب دورى رقـــم (٥٥) لسنة ٢٠٠٧

بناء على طلب بنك الاستثمار القومى اصدار تعليمات لكافة الوحدات الحسابية بانه يتم حاليا خصم تكلفة دفاتر الشيكات المنصرفة للوحدات الحسابية المفتوح لها حـــسابات طرف بنك الاستثمار القومى وذلك اعتبارا من ٢٠٠٧/٢/٢١ بواقع خمـــسة وعـــشرون جنيها للدفتر الواحد علما بانه يتم تغيير قيمة دفتر الشيكات وفقا للتكاليف الفعلية .

وتعلن وزارة المالية انه يتعين على السادة المسئولين المـــاليين بالجهـــاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والاجهزة المستقلة وممثلى وزارة المالية بها مراعاة ذلك .

رئيـــــــس

قطاع الحسابات والمديريات المالية

(محاسب / معروف محمد امين)

٢٠٠٧/٦/ ٥

وزارة المالية
رئيس الادارة المركزية
لحسابات الحكومة

كـتاب دوري رقـم (٥٦) لسنة ٢٠٠٧

.....

بمناسبة صدورمنشور عام وزارة المالية رقم (٥) لسنة ٢٠٠٧ وإتساقا مع ما تستهدفه سياسة الحكومة من ترشيد الانفاق العام دون الاخلال بمستوى الاداء أوالاعمال ولتحقيق الانضباط المالى والحفاظ على التوزان المخطط بالموازنة العامة للدولة والذى يعد مسئولية مشتركة بين جميع اجهزة الدولة .

وبمناسبة قرب إنتهاء السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ فإن وزارة المالية تهيب بجميع الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة وهيئات وشركات القطاع العام والاجهزة التى لها موازنات خاصة ضرورة مراعاة ما يلى بكل دقة خلال الفترة المتبقية من العام المالى الحالى :-

١. بذل كل جهد مستطاع لتحصيل كافة مستحقات الخزانه العامة من الموارد وفقا لما تم تقديره بالموازنة العامة للدولة وذلك خلال الفترة المتبقية من العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمراعاة أحكام القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشان المحاسبة الحكومية المعدل بالقانون ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ ان تكون كافة حسابات وحدات الجهاز الادارى والادارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية وغيرها من حسابات الجهات الاخرى والصناديق والحسابات الخاصة التابعة لها مفتوحة لدى البنك المركزى ضمن حساب الخزانة الموحد ،وعدم جواز فتح حسابات خارج البنك المركزى الا بموافقة وزارة المالية وبمراعاة الضوابط الواردة فى القانون المذكور وذلك بهدف الاسهام فى تحقيق موارد الموازنة العامة وضبط الاداء المالى وادارة التدفقات المالية .

٢. ضبط وترشيد الانفاق العام الى اقصى الحدود الممكنة وقصر الانفاق على الحتميات الضرورية والفعاله دون الاخلال بمستوى الأداء والمتطلبات الاساسية ، مع حظر إنفاق الباقى من الاعتمادات المدرجة بالموازنة لمجرد استنفاذها وتوفير ما يتبقى من اعتمادات ومراعاة احكام قرار السيد الاستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٢٦ لسنة ٢٠٠٦ ومنشور عام وزارة المالية رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ بشأن ترشيد الانفاق الحكومى ومتطلبات هذا الترشيد وضوابط تنفيذه ، مع استمرار العمل بالقرارات والمنشورات والكتب الدورية السابق صدورها لترشيد الانفاق الحكومى وذلك بهدف المساعدة على ضبط التوازن المالى للموازنة العامة للدولة والحد من عجز الموازنة والسيطرة على الدين العام .

٣. بتعين على الهيئات الاقتصادية ووحدات القطاع العام وقطاع الاعمال العام الالتزام بتوريد فوائضها وحصة الدولة فى ارباحها الى الخزانة العامة وفقا للمواعيد المحددة ، مع قيام تلك الجهات بسداد متأخرات الدولة المستحقة عن سنوات سابقة ، كما يتعين على الجهات التى سبق لها الاقتراض سواء كانت قروض محلية او خارجية الالتزام بسداد اقساط وفوائد هذه القروض فى مواعيد استحقاقها .

٤. عدم اللجوء الى شراء اصناف جديدة قبل استنفاذ الموجود بالمخازن ومراعاة حظر الشراء من غير الانتاج المحلى الا فى حالة الضرورة للصنف وفى حالة عدم وجود الانتاج الوطنى وفى حدود الاعتمادات المخصصة وبموافقة الوزير المختص ، مع مراعاة الاحتفاظ بالمخزون الاستراتيجى اللازم .

وعلى السادة المراقبين الماليين ومديرى المديريات المالية ومديرى الحسابات والمسئولين الماليين بكافة الجهات – كل فيما يخصه – الالتزام بتنفيذ احكام هذا المنشور بكل دقة لتحقيق الرقابة المالية الفعالة والانضباط المالى اللازم ، ويترتب على مخالفة القواعد المتقدمة مسئوليتهم القانونية

٢٠٠٧/٤/

رئيس
قطاع الحسابات والمديريات المالية

(محاسب/ مروات محمد امين)

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة

كتاب دورى رقم (٥٧) لسنة ٢٠٠٧

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١/ ٧ /٢٠٠٧ ما يلي :-

١ - انشاء وحدتين حسابيتين باسم :- الرقم الكودى

١- الوحدة الحسابية لمأمورية المقاولات تابعة للضرائب على المبيعات (مصلحة الضرائب المصرية) . ومكانها ميدان السواح . ١٠٦٠١٠٦٠١٦١

٢- الوحدة الحسابية لمأمورية متوسطى ممولين مدينة نصر بمدينة نصر بمصلحة الضرائب المصرية . ١٠٦٠١٠٦٠١٦٢

(موازنة جهاز ادارى)

تحريرا في :٢٨ / ٦ / ٢٠٠١
(أ.ع قطاع الحسابات والمديريات المالية)

رئيـــس
الادارة المركزية لحسابات الحكومة

" محاسب/ حمدى عبد الرؤوف ابراهيم

وزارة المالية

رئيس الادارة المركزية

لحسابات الحكومة

كـتاب دورى رقـم (٥٨) لسنة ٢٠٠٧

بناء على طلب بنك الاستثمار القومى اصدار تعليمات لكافة الوحدات الحسابية بانه يتم حاليا خصم تكلفة دفاتر الشيكات المنصرفة للوحدات الحسابية المفتوح لها حساب طرف بنك الاستثمار القومى وذلك اعتبارا من ٢٠٠٧/٢/٢١ بواقع خمسة وعشرون جنيها للدفتر الواحد علما بانه يتم تغيير قيمة دفتر الشيكات وفقا للتكاليف الفعلية .

وتعلن وزارة المالية انه يتعين على السادة المسئولين الماليين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والاجهزة المستقلة وممثلى وزارة المالية بها مراعاة ذلك .

٢٠٠٧/١٢/ ٥

رئيس

قطاع الحسابات والمديريات المالية

(محاسب / معروف محمد امين)